

تحليل مقدمة رسالة ماجستير: أثر الجدارة الائتمانية على
ممارسة إدارة الأرباح



إعداد

سليمان الجبرين

أولاً: عرض المقدمة

تتناول هذه الرسالة موضوعاً بالغ الأهمية في مجال المحاسبة والتمويل، حيث تبحث في العلاقة بين الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية وممارستها لإدارة الأرباح. تنطلق الدراسة من واقع عملي يتمثل في قلق الجهات المُقرضة من البنوك وشركات التمويل تجاه مصداقية القوائم المالية المقدمة من الشركات المقترضة، خاصة بعد توسع هذه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح مما أدى إلى تدهور موثوقية التقارير المالية.

تُبرز الدراسة الطبيعة المعقدة لقرار منح الائتمان باعتباره من القرارات الصعبة للجهات المُقرضة، إذ يسعى البنك من جهة إلى تحقيق مكاسب مادية عبر تقديم أكبر عدد من القروض، ومن جهة أخرى يعمل على تفادي مخاطر تعثر العملاء في السداد. لذا تعتمد البنوك وشركات التمويل على مجموعة من العوامل عند تقديم القروض، من بينها بيانات موضوعية وحقيقية خالية من الانطباعات الشخصية، وهنا تكمن إشكالية الدراسة في احتمالية تلاعب الشركات بقوائمها المالية للحصول على التمويل

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

تكشف المقدمة عن براعة الباحث في توظيف أسلوب البناء الهرمي المتدرج الذي يُعد من أرقى أساليب الكتابة الأكاديمية، حيث لم يُقّم القارئ مباشرة في صلب المشكلة البحثية بل اصطحبه في رحلة فكرية محكمة البناء تبدأ من الأفق الواسع وتضيق تدريجياً حتى تصل إلى بؤرة الاهتمام. فقد استهل حديثه بتحديد الأطراف الفاعلة في المشهد المالي وهم البنوك وشركات التمويل باعتبارهم الجهات المعنية بتحليل القوائم المالية، ثم انتقل بسلاسة ليكشف عن طبيعة اهتمامهم المتمثل في التحقق من سلامة هذه القوائم قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، ثم رفع الستار تدريجياً عن مصدر القلق الذي يساورهم وهو احتمالية تلاعب الشركات بأرقامها المالية، ليصل في نهاية المطاف إلى الظاهرة محل الدراسة وهي العلاقة بين الجدارة الائتمانية وممارسة إدارة الأرباح. هذا التدرج المنهجي لا يعكس فقط مهارة الباحث في ترتيب أفكاره بل يُجسّد فهمه العميق لسيكولوجية القارئ الأكاديمي الذي يحتاج إلى تهيئة ذهنية قبل الولوج إلى عمق الموضوع، كما يُظهر قدرته على بناء حجة علمية متماسكة تتراكم فيها المعلومات طبقة فوق طبقة حتى تصل إلى ذروتها المنطقية.

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

ومما يُحسب للباحث أيضاً نجاحه في تجسيد المعضلة الحقيقية التي تواجه صانع قرار الإقراض من خلال رسم صورة بانورامية للتناقض الذي يعيشه المسؤول الائتماني في البنك يومياً. فقد أبان بوضوح أن هذا المسؤول يقف على مفترق طرق صعب، إذ يجد نفسه مدفوعاً من جهة نحو تعظيم محفظة القروض سعياً وراء الأرباح التي تمثل شريان الحياة لأي مؤسسة مالية، بينما يجد نفسه من جهة أخرى مكبلاً بهاجس التعثر والتخلف عن السداد الذي يُشكّل الكابوس الأكبر للقطاع المصرفي. هذا العرض الدرامي للثنائية المتناقضة يتجاوز حدود التنظير الأكاديمي الجاف ليُقدم للقارئ لمحة حية عن الواقع المعاش في أروقة البنوك ودوائر الائتمان، مما يُضفي على الدراسة مصداقية تطبيقية ويبرر ضرورتها العملية بشكل لا يدع مجالاً للشك في أهميتها

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

وتتجلى موضوعية الباحث ونزاهته العلمية في استحضاره للجدل الأكاديمي الدائر حول طبيعة إدارة الأرباح وتقييمها، حيث لم ينحز لرأي على حساب آخر بل عرض وجهتي النظر المتقابلتين بإنصاف تام. فقد أشار إلى أن فريقاً من الباحثين يرى في إدارة الأرباح أداة مشروعة تُمكن الإدارة من إيصال معلومات خاصة للسوق وتُسهم في تعظيم قيمة الشركة وثروة مساهميها، بينما يقف فريق آخر على الضفة المقابلة مُحذراً من مخاطرها باعتبارها وسيلة للتضليل وتشويه الحقائق المالية مما يُفضي إلى قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة. هذا الطرح المتوازن يُرسّخ مصداقية الباحث ويُظهره بمظهر العالم المحايد الباحث عن الحقيقة لا المنتصر لرأي مسبق، كما يفتح أمام القارئ نافذة للتفكير النقدي ويُهيئه لاستقبال نتائج الدراسة بعقل منفتح أياً كان اتجاهها.

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

ولعل من أبرز نقاط القوة في هذه المقدمة حرص الباحث على تدعيم أطروحاته بشواهد من الأدبيات العلمية المعاصرة، فلم يكتفِ بإطلاق ادعاءات مرسلة بل سند كل فكرة جوهرية بمرجع علمي موثق. فعندما تحدث عن توسع الشركات في ممارسة إدارة الأرباح وتأثير ذلك على موثوقية التقارير المالية استشهد بدراسة Du & Shen لعام ٢٠١٨، وحين تناول العلاقة بين الديون قصيرة الأجل والتلاعب بالمستحقات التقديرية رجع إلى دراسة Gupta وزملائه لعام ٢٠٠٨، وعند مناقشة الارتباط بين هيكل الدين وإدارة الأرباح اتكأ على دراسة Fields وآخرين لعام ٢٠١٨. هذا التوثيق المحكم لا يثري الإطار النظري للدراسة فحسب بل يؤسس لها قاعدة صلبة من المصداقية العلمية ويثبت للقارئ أن الباحث قد أنجز واجبه في مراجعة الأدبيات السابقة واستوعب ما كُتب في مجاله قبل أن يخوض غمار دراسته.

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

كما أظهر الباحث وعياً لافتاً بتعدد الأطراف المتأثرة بموضوع دراسته، فلم يحصر اهتمامه في زاوية ضيقة بل رسم خريطة شاملة لأصحاب المصلحة الذين يعنيههم هذا البحث. فقد أشار إلى أن الدراسة تُخاطب البنوك وشركات التمويل التي تبحث عن أدوات أكثر دقة لتقييم الجدارة الائتمانية، وتُفيد المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم بناءً على القوائم المالية المنشورة، وتُنَبِّه الدائنين إلى مخاطر الاعتماد على أرقام قد تكون مُضللة، وتُرشد الإدارات إلى تبعات ممارساتها المحاسبية. هذه الرؤية الشمولية تُوسّع من نطاق تأثير الدراسة وتُعزز أهميتها العملية وتجعلها ذات صلة بشريحة واسعة من المهتمين في عالم المال والأعمال.

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة ومميزاتها

وأخيراً تميّزت المقدمة بخاتمتها المحكمة التي انتقل فيها الباحث بسلاسة من العرض النظري إلى تحديد هدف دراسته بوضوح تام لا لبس فيه. فبعد أن استعرض الخلفية والسياق والإشكالية، خلص إلى أن دراسته تهدف للتعرف على أثر الجدارة الانتمائية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على ممارستها لإدارة الأرباح. هذا التحديد الدقيق للهدف يُمثل البوصلة التي تُرشد القارئ طوال رحلته مع الدراسة ويُمكنه من تقييم مدى نجاح الباحث في تحقيق ما وعد به، كما يعكس نضجاً منهجياً يُدرك أهمية الوضوح في العمل الأكاديمي ويبتعد عن الغموض والإبهام اللذين يُشتتان ذهن القارئ ويُضعفان تأثير البحث..

الانتقادات التي وجدتتها في المقدمة

رغم جودة المقدمة إلا أنها افتقرت إلى تمهيد أوسع يضع الموضوع في سياقه الاقتصادي العام. كان من الأفضل أن يبدأ الباحث بالحديث عن أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني، وحجم التمويل المصرفي الموجه لهذا القطاع، ثم ينتقل إلى أهمية الجدارة الائتمانية. هذا التمهيد كان سيُعطي القارئ صورة أشمل عن أهمية الموضوع.

لم يُقدم الباحث تعريفاً واضحاً ومختصراً لمفهوم إدارة الأرباح في المقدمة، واكتفى بذكر أن الشركات توسعت في ممارستها دون توضيح ماهيتها للقارئ غير المتخصص. صحيح أن التعريف ورد لاحقاً في مصطلحات الدراسة، لكن المقدمة كانت تحتاج إلى إشارة موجزة لهذا المفهوم.

رغم أن الباحث أشار إلى وجود أبحاث واسعة حول تأثير العبء الديني على إدارة الأرباح، إلا أنه لم يُحدد بوضوح الفجوة البحثية التي تسعى دراسته لسدها. كان من الأفضل أن يُبين ما الجديد الذي تُقدمه دراسته مقارنة بالدراسات السابقة، وما الجانب الذي لم تتناوله تلك الدراسات

مشكلة بحثية

أثر جودة التقارير المالية على تكلفة التمويل المصرفي: دراسة تطبيقية
على الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية

تحتل التقارير المالية مكانة جوهرية في منظومة الاتصال بين المنشآت وأصحاب المصلحة، إذ تُمثل القناة الرسمية التي تتدفق عبرها المعلومات المحاسبية والمالية إلى الأطراف المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية (Healy & Palepu, 2001). وتتعاظم أهمية هذه التقارير في إطار العلاقة التمويلية بين الشركات والمؤسسات المصرفية، حيث يعتمد المقرض اعتماداً كبيراً على المعلومات الواردة فيها لتكوين صورة متكاملة عن الوضع المالي للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية (Bharath et al., 2008). وبناءً على ذلك يتحدد قرار منح التمويل من عدمه وتُحدد شروطه وتكلفته، مما يجعل جودة هذه التقارير عاملاً حاسماً في تشكيل العلاقة الائتمانية بين الطرفين.

وتُشير الأدبيات المحاسبية والمالية إلى وجود علاقة نظرية وثيقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة الحصول على التمويل، إذ يُفترض أن الشركات التي تتسم تقاريرها المالية بالجودة والشفافية والإفصاح الكافي تبعث برسائل طمأنة إلى المقرضين تُخفف من حدة عدم تماثل المعلومات القائم بين الطرفين (Lambert et al., 2007). فكلما توافرت معلومات موثوقة ودقيقة عن المركز المالي للشركة وأدائها التشغيلي، تراجعت حالة عدم اليقين لدى المصرف وانخفضت المخاطر المُدركة المرتبطة بعملية الإقراض (Francis et al., 2005). وقد أثبتت دراسات عديدة أن الشركات ذات جودة الأرباح المرتفعة تحصل على تمويل بتكلفة أقل مقارنةً بنظيراتها ذات الجودة المنخفضة (Bharath et al., 2008; Graham et al., 2008).

وفي السياق السعودي، يمر الاقتصاد الوطني بمرحلة تحول تاريخية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي ترسم ملامح مستقبل اقتصادي متنوع لا يركز على مورد واحد (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٣). ويُعَوَّل على القطاع الصناعي ليكون أحد محركات النمو الرئيسية في هذه المرحلة، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ٢٠٢٢). غير أن تحقيق هذا الطموح يستوجب تمكين الشركات الصناعية من الحصول على التمويل اللازم لتوسعاتها واستثماراتها بتكلفة لا تُعيق قدرتها التنافسية (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٣).

والمستقرى للأدبيات يجد أن الدراسات التي تناولت هذه العلاقة قد تركزت في بيانات اقتصادية عربية تختلف في خصائصها المؤسسية والتنظيمية عن البيئة السعودية ((Ball et al., 2000; Leuz et al., 2003)، مما يُضعف إمكانية تعميم نتائجها على السوق المحلي.

كما أن الدراسات العربية والسعودية في هذا الشأن لا تزال محدودة (الشهري، ٢٠٢١؛ العتيبي والمطيري، ٢٠٢٠)، ولم تُواكب التطورات التنظيمية المتسارعة التي شهدتها المملكة كتبني معايير التقارير المالية الدولية وتعزيز متطلبات الحوكمة والإفصاح (هيئة السوق المالية، ٢٠٢٣).

وهذا يُفرز فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب دراسات حديثة ومعقدة تختبر أثر جودة التقارير المالية على تكلفة التمويل المصرفي في الشركات الصناعية السعودية.

وبناءً على ما تقدم، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل المحوري التالي: ما أثر جودة التقارير المالية على تكلفة التمويل المصرفي في الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية؟ وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية: ما أثر جودة الاستحقاقات المحاسبية على تكلفة التمويل المصرفي؟ وما أثر مستوى الإفصاح المالي على هذه التكلفة؟ وهل يختلف هذا الأثر باختلاف حجم الشركة ومستوى مديونيتها؟

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

- ينبغي أن تنطلق المقدمة من إطار عام يضع الموضوع في سياقه الأوسع قبل الولوج إلى تفاصيله الدقيقة، بحيث يشعر القارئ أنه يدخل الموضوع من بوابته الطبيعية لا من نافذة ضيقة. فالباحث المتمكن يبدأ برسم المشهد الكلي الذي تنتمي إليه دراسته سواء كان هذا المشهد اقتصادياً أو اجتماعياً أو علمياً، ثم يتدرج تدريجياً نحو التخصيص حتى يصل إلى بؤرة اهتمامه البحثي. وهذا التدرج من العام إلى الخاص ليس ترفاً أسلوبياً بل ضرورة منهجية تُساعد القارئ على فهم موقع الدراسة من الخريطة المعرفية الأشمل وتُبرر له أهمية الموضوع قبل أن يُطلب منه الانخراط في تفاصيله. كما أن هذا التمهيد يُتيح للباحث فرصة إبراز اطلاعه الواسع وإدراكه للسياقات المحيطة بموضوعه، مما يُعزز ثقة القارئ في كفاءته البحثية منذ السطور الأولى.
- يجب أن تُقنع المقدمة القارئ بأن الموضوع المطروح يستحق البحث والدراسة وأنه ليس مجرد تكرار لما سبق أو معالجة لقضية هامشية لا تُثير اهتمام أحد. ويتحقق ذلك من خلال إبراز الأهمية النظرية للموضوع من حيث إسهامه في سد فجوة معرفية أو اختبار نظرية قائمة أو تطوير إطار مفاهيمي جديد، إلى جانب إبراز الأهمية العملية من حيث انعكاساته على الممارسة المهنية أو السياسات العامة أو حياة الناس. كما ينبغي أن تُظهر المقدمة راهنية الموضوع وارتباطه بالتطورات المعاصرة والقضايا الآنية التي تشغل المجتمع الأكاديمي أو المهني، فالدراسة التي تتناول موضوعاً قد فقد بريقه وأهميته تُواجه صعوبة في استقطاب اهتمام القراء والمحكمين مهما بلغت جودتها المنهجية.

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

- لا يصح أن تخلو المقدمة من إشارات مرجعية تُؤطر الموضوع ضمن سياقه العلمي وتُظهر اتصاله بما سبق من دراسات وأبحاث. فالباحث مطالب بأن يُدلل على اطلاعه على الأدبيات ذات الصلة من خلال الاستشهاد بالمراجع المحورية في مجاله، سواء كانت دراسات تأسيسية شكّلت المعالم الكبرى للتخصص أو دراسات حديثة تعكس آخر ما توصل إليه الباحثون. وهذا التوثيق لا يخدم غرض المصادقية فحسب بل يُساعد القارئ على تتبع مسار الفكرة وفهم كيف تطورت عبر الزمن، كما يُمكنه من الرجوع إلى المصادر الأصلية إذا رغب في التعمق. غير أن الباحث يجب أن يتجنب الإفراط في الاستشهادات بحيث تتحول المقدمة إلى سرد ببليوغرافي يُغرق القارئ في أسماء وتواريخ دون أن يُقدم له رؤية متماسكة.
- تُعد الفجوة البحثية حجر الزاوية الذي يُبرر وجود الدراسة ويُميزها عن سابقتها، لذا ينبغي أن تُحدد المقدمة هذه الفجوة بوضوح ودقة لا لبس فيهما. والفجوة قد تكون موضوعية تتمثل في جانب لم تتناوله الدراسات السابقة، أو منهجية تتمثل في قصور في الأساليب المستخدمة، أو سياقية تتمثل في غياب دراسات في بيئة جغرافية أو زمنية معينة، أو نظرية تتمثل في تناقض بين النتائج السابقة يستدعي مزيداً من الاستقصاء. وعلى الباحث أن يُصوغ هذه الفجوة بأسلوب مقنع يُظهر أنها حقيقية وليست مصطنعة، وأن سدها سيُضيف قيمة فعلية للمعرفة في المجال. كما يجب أن يربط بين الفجوة المحددة والدراسة التي يعتزم إجراءها بحيث يتضح للقارئ كيف ستُسهم هذه الدراسة في معالجة القصور القائم.

شروط مقدمة الدراسة البحثية.

الاستشهاد المرجعي المنضبط

كل ادعاء أو معلومة أو إحصائية تُذكر في المقدمة يجب أن تكون موثقة بمرجعها العلمي. هذا التوثيق ليس ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة علمية تُضفي المصداقية على ما يُكتب وتُمكن القارئ من التحقق والاستزادة. والممارسة السليمة تقتضي توثيق المصادر الأولية قدر الإمكان وتجنب النقل من مصادر ثانوية.

حدّاث المراجع

يُفضل أن تستند المقدمة لمراجع حديثة لا يتجاوز عمرها خمس سنوات في الغالب، مع إمكانية الاستشهاد بمراجع أقدم إذا كانت مؤسّسة للمفهوم أو كلاسيكية في مجالها. هذه الحدّاث تعكس اطلاع الباحث على آخر المستجدات في حقله المعرفي.

التنوع في المصادر

المقدمة الرصينة تستند لمصادر متنوعة تشمل الكتب العلمية والدوريات المحكمة والتقارير الرسمية والإحصائيات الموثوقة، مع تجنب الاعتماد على مصادر غير موثوقة كالمواقع الإلكترونية العامة أو المصادر مجهولة المؤلف.

- الشهري، محمد عبدالله. (2021). أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تكلفة التمويل في الشركات السعودية. مجلة الإدارة والاقتصاد، (2)43، 156-178.
 - العتيبي، سعد والمطيري، فهد. (2020). العلاقة بين جودة التقارير المالية والقرارات الائتمانية في البنوك السعودية. المجلة العربية للمحاسبة، (1)23، 89-112.
 - البنك المركزي السعودي. (2023). تقرير الاستقرار المالي. الرياض: البنك المركزي السعودي.
 - الهيئة العامة للإحصاء. (2023). التقرير السنوي للإحصاءات الاقتصادية. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
 - هيئة السوق المالية. (2023). التقرير السنوي. الرياض: هيئة السوق المالية.
 - وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (2022). الاستراتيجية الوطنية للصناعة. الرياض: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- المراجع الأجنبية:

- Ball, R., Kothari, S. P., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29(1), 1-51.
- Bharath, S. T., Sunder, J., & Sunder, S. V. (2008). Accounting quality and debt contracting. *The Accounting Review*, 83(1), 1-28.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., & Schipper, K. (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics*, 39(2), 295-327.
- Graham, J. R., Li, S., & Qiu, J. (2008). Corporate misreporting and bank loan contracting. *Journal of Financial Economics*, 89(1), 44-61.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1-3), 405-440.
- Lambert, R., Leuz, C., & Verrecchia, R. E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. *Journal of Accounting Research*, 45(2), 385-420.
- Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003). Earnings management and investor protection: An international comparison. *Journal of Financial Economics*, 69(3), 505-527.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

